

حيدر أباد - التعرف على "الاهتمام العام" في حدود اختصاص ICANN
الثلاثاء، 06 نوفمبر 2016 - من الساعة 03:15 م إلى الساعة 04:45 م بتوقيت أيرلندا
اجتماع ICANN57 في حيدر أباد، الهند

أوليفير كريبين ليلوند:
حسنًا. طاب مساؤكم جميعًا، وأعتذر على تأخر بدء الجلسة. أفهم أن علينا الانتهاء في الموعد المحدد وفقًا للجدول الزمني، لذا دعونا نبدأ الآن.

تتعلق جلسة اليوم بمشاركة المصلحة العامة في اختصاصات ICANN، ولدينا هيئة متميزة والتي سأقدمها في ثانية، عند عرض تدفق الجلسة.

لا أعرف من يتحكم في الشرائح. موجود هناك. حسنًا. لذا دعونا ننتقل رجاءً إلى شريحة العرض الأولى.

لذا، أولاً، سنحدد المشهد، ثم سيكون لدينا وولف لودويج من EURALO والذي سيتحدث إلينا عن الفروق التاريخية والسياسية في مفهوم المصلحة العامة العالمية من منظور أوروبي.

سيكون لدينا راجيش تشهاريا من اتحاد مزودي خدمات الإنترنت في الهند وأيضًا عضو مجلس الإدارة في APNIC الذي يجلس على طرف الطاولة.

بعد ذلك، سيكون لدينا جوناثان روبنسون من GNSO، وبيكي بور من GNSO أيضًا، والذي سيكون قريبًا عضو في مجلس إدارة ICANN، للوصول إلى فهم مشترك حول مفهوم المصلحة العامة من منظور ICANN ومنظور المجتمع بالأساس وكذلك كيفية تطبيق هذا. وأعتقد أن هذا أحد الأهداف التي علينا المحاولة فيها وطرحها في هذه الجلسة.

بعد ذلك، سيكون لدينا توماس شنايدر من GAC والذي سيتحدث إلينا عن كيف يمكن تفعيل المصلحة العامة كأساس لاتخاذ القرار في ICANN.

ملاحظة: فيما يلي المخرجات الناتجة عن التدوين النصي لملف صوتي إلى ملف نصي/ملف word. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. ويُنشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي.

ثم سنفتح الميكروفون وأتمنى أن نحصل على الكثير من المساهمات منكم جميعاً لأن هذا هو الهدف من الجلسة. كما أخبرني العديد من المشاركين أنهم لن يستخدموا الخمسة عشر دقيقة المخصصة لهم، بما سيزيد من مساهماتكم وهو ما نحاول تحقيقه في هذه العملية.

لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً.

لذا، العمل حول المصلحة العامة، والشريحة التالية رجاءً، أصبحت المصلحة العامة مفهوماً تمت مناقشته في ICANN وربما كانت موجودة طالما استمر وجود ICANN وربما حتى قبل ذلك.

فعندما كانت ICANN على وشك التأسيس، كانت هناك الكثير من المناقشات حول العالم فيما يتعلق بوجود مؤسسة يمكنها العمل في المصلحة العامة.

كانت هناك هيئة حول إطار عمل المسؤولية العامة منذ بضعة سنوات واقترحت تعريف المصلحة العامة بأنها ترتبط بالإنترنت وسأقرأ التعريف نفسه. "ضمان أن تصبح وتظل الإنترنت ثابتة وشاملة ويمكن الوصول إليها من جميع أنحاء العالم بحيث يمكن للجميع الاستفادة من مزايا إنترنت واحدة ومفتوحة. وبخصوص معالجة مسؤوليتها العامة، يتعين على ICANN بناء الثقة بالإنترنت وبحكومة نظامها البيئي."

الآن، في مراكش، كانت لدينا جلسة حدثت عند وجود الأعضاء، بما في ذلك ني كواينور، والذي كان جزءاً من هيئة في ICANN تعمل على هذا. ونحن نحاول اليوم تنمية هذا المفهوم أكثر من ذلك والنظر في الخطوات التالية لذلك.

كان موضوع المصلحة العامة بالفعل أحد الموضوعات الرئيسية في ضوء انتقال الإشراف على وظائف IANA وفي ضوء كافة هياكل الحوكمة التي عملت عليها المجموعات سواء في انتقال الإشراف على وظائف IANA أو في موضوعات مسار العمل 2 في مجموعة العمل المجتمعية لتعزيز المساءلة.

الشريحة التالية من فضلك.

ذكر التعبيران "المصلحة العامة" و"المصلحة العامة العالمية" بالفعل 10 مرات في اللوائح الجديدة، وحتى الآن لم يتم تعريفهما. كما تعمل توصيات مسار العمل 2 الآن على تعزيز المصلحة العامة العالمية وتوجد العديد من المجموعات الفرعية في مسار العمل 2 التي تعمل على هذا. وأحدها بالطبع هو ذلك الذي تعامل مع موضوع حقوق الإنسان. كما أنك هناك موضوعات أخرى تتعلق بالمساءلة وما إلى ذلك، لأن المساءلة تتضمن بوضوح هذا الجزء المكون من المصلحة العامة.

لكن، بالرغم من غياب قرارات محددة، فإن مجلس الإدارة لديه فهم متمثل في أن عمل ICANN مترسخ في المصلحة العامة. وليس لدينا فحسب تعريف لذلك. ومن ثم، فنحن لا نعرف ما هذا بالضبط، ولكننا نعرف جميعاً كيف يعمل بصورة ما.

في هذا السياق، ربما يكون من المفيد تحديد مواطن الاتفاق وهذا هو سبب أننا هنا وأن الهيئة تحاول وتتلاعب بتفكيركم قليلاً حتى تزيد من تفاعلكم إلى حد ما. كما أتمنى أن يكون لديهم حوار جيد وكذلك بعض الرؤى المتعارضة وبناء شيء على ذلك. بعد ذلك، إن أمكننا سد الفجوة وبناء جسور يوجد بها اتفاقيات غير موجودة، فأعتقد أن هذه ستكون خطوة جيدة للتقدم.

إذن وبدون مقدمات، يمكننا البدء.

دعونا ننتقل إلى الشريحة التالية، ونلقي نظرة تاريخية وننظر في الدلالة التاريخية والسياسية لمفهوم المصلحة العامة -- المصلحة العامة العالمية في أوروبا وفي الهند.

لذا، سنبدأ مع وولف لودويج من EURALO فقط نذكر أن وولف هو رئيس مجموعة عمل EURALO حول المصلحة العامة وسيعرض وثيقة أعتقد أنه قد ترتبط بهذه الجلسة إلى حد ما. كما أنني أبحث عن إيرجيس وأرى إذا ما كان -- ليس كذلك. حسناً. وربما كان هذا في الماضي. كما أن هناك سلسلة المراسلات، بالمناسبة، عن المناقشات حول المصلحة العامة، لكننا سنعود إلى هذا في نهاية هذه الجلسة.

وولف لودويج، إليك الكلمة.

وولف لودويج:

حسنًا. أولاً، شكرًا أوليفر على إعداد المشهد وتمهيد الطريق لهذه المناقشة.

وسأحاول الاختصار قدر الإمكان، لتوفير مزيد من الوقت للمتحدثين الآخرين وعلى وجه الخصوص للحضور والأسئلة.

لقد بدأت بالأساس منذ بضعة سنوات، لأنني لا أصدق ما قاله أوليفر، من حيث أنه لا يوجد تعريف للمصلحة العامة. أعتقد أن هناك تعريفات. فليس هناك تعريف واحد، لكن هناك مجموعة من مداخل المناقشة بما ينعكس على المصلحة العامة، على الأقل من وجهة نظر أوروبية.

لذلك، بدأت منذ بعض الوقت، سنة، في وثيقة تتبع المصلحة العامة من ناحية تاريخية، وبدأت مع بعض التعادل في اللغات الأوروبية. ولديك معادل المصلحة العامة باللغات الألمانية واليونانية واللاتينية والفرنسية والإيطالية والإنجليزية وبعض اللغات الأوروبية الأخرى.

لذا، إذا كانت لدينا كلمة حول هذا، فيجب عادةً وجود معنى لذلك.

ثم سواصل النقاش من هناك. ويمكنك البدء مع أرسطو، الذي أنشأ في العصور القديمة المصطلح "polis" وفي مفهوم أرسطو كانت هذه الكلمة تعني المصلحة العامة -- ومن ثم، يظهر مفهوم المصلحة العامة أو فهم المصلحة العامة بصورة متكررة.

لذلك، يمكن تتبع هذا حتى السياق الأوروبي.

بعد ذلك، يمكنكم بسهولة العثور على بعض الأمثلة الأخرى.

لذا، في المدن في العصور الوسطى عبر جميع أنحاء أوروبا، وسواء تنظرون في البندقية وفي جنوة، وسواء في هامبورج أو دول (غير مسموع)، إلى آخره، فهذه المدن عرفت جميعًا في دساتيرها مصطلح مماثل أو مفهوم مماثل للمقصود من تتبع المصلحة العامة.

مصلحة الأغلبية أو الجهة أو المجتمع.

لذا، لدينا مجموعة من المراجع هناك. ويمكنكم الانتقال إلى التفاصيل الأخرى، ما قمت به، وهناك العديد من الكتب التي عثرت عليها حول ما يسمى Gemeinen Nutzen، وهي كلمة ألمانية وما يمكن العثور عليه في الكثير من المجتمعات في سويسرا.

لذلك، فالمصلحة العامة في المجتمعات السويسرية ظاهرة شائعة للغاية، ومن ثم، فقد كانت قاعدة أكثر منها استثناء، ولكن يمكننا التعرض لذلك لاحقاً.

أما في السياق الإنجليزي، فلديكم التعليقات وأعتقد، حسناً، قد يكون للتعليقات، في الاستمرار التاريخي، بعض المعاني أو السياقات المختلفة إلى حد ما، لكنني أعتقد أن أساسيات الفهم متقاربة أو متماثلة.

كما أن لديكم إشارات إلى المصلحة العامة في مختلف الدساتير الأوروبية. فهي موجودة في الدستور السويسري، وفي الدستور الإسباني والفرنسي وفي الدستور الألماني، حيث تم ذكر هذا صراحة، كما يشير القانون العام في الدول المتحدثة بالألمانية دائماً إلى المصلحة العامة.

للإيجاز في هذه النقطة، أعتقد أنه ربما يكون من الأصعب على المستوى العالمي فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى من العالم، ومن ثم، فأنا مهتم للغاية بما سيخبرنا به راجيش بعد ذلك، والذي قد يبدو في السياق الهندي، وأنا متأكد تقريباً من صعوبة قول أن هناك تعريف للمصلحة العامة العالمية.

ربما يكون من الصعب إلى حد ما إدراج موضوعات اللغة التقليدية التاريخية مهما تكن من مختلف الزوايا الإقليمية حول العالم. كذلك، قد يكون أصعب التعريف أو الاقتراب من مصطلح المصلحة العامة العالمية، إلا أن المصلحة العامة نفسها من وجهة نظر أوروبية، يمكن التعامل معها على أنها مسلم بها، فقد أصبحت أحد المبادئ الإرشادية عبر العديد من الفترات التاريخية كما أنها تلعب دوراً مهماً تحديداً عند الإشارة إلى التشريعات.

عادةً، التشريعات الحكومية، والآن، أخذت أمثلة من فرنسا وألمانيا وسويسرا. وهي عادة تشير إلى المصلحة العامة. لذا، لا يمكنني تخيل أي مفهوم أو أي نظام للحكومة الجيدة

يغفل المصلحة العامة. على النقيض، أعتقد أن المصلحة العامة مكون أساسي في أي نظام أو نموذج جيد للحكومة.

كما أقترح أن أترك الأمر كما هو هنا، مثل هذا في الوقت الراهن، وإذا كانت لديكم أية أسئلة بعد ذلك في النقاش، ولدي شغف شديد على المستوى الشخصي لكي أعرف من زميلنا من الهند عن الصورة القائمة في جزء آخر من العالم، وهو الآن مضيف هذا المؤتمر. شكرًا.

لقد سرقت الكلمات من على لساني، وولف. راجيش تشهارييا.

أوليفر كريبين ليلوند:

شكرًا لك أوليفر، وشكرًا وولف، على منحي الثقة فيما يتعلق بالحديث عن المفهوم الهندي. الهند. بدأ للتو 65% من تغلغل الإنترنت في القرى. وما سأقوله، أننا بدأنا الحركة الآن، وعلينا قطع مسافة طويلة للغاية.

راجيش تشهارييا:

ففي الدولة، هناك حوالي 15% يتحدثون الإنجليزية، ولا يمكنهم فهم الإنترنت بصورة مناسبة لأن الإنترنت في الوقت الراهن، كما ترون، باللغة الإنجليزية فحسب، وفي دولتنا، أمس يتحدث وزيرنا الموقر 22 لغة، وكل لغة مختلفة عن اللغات الرئيسية. ومن ثم، فإن أكبر تحدي هو كيف يمكننا تجميع ذلك في منصة واحدة.

كذلك، حتى وقت عدم وجود تحسين في إنترنت اللغات الإقليمية، لا أعتقد أن العامة سيكون لديهم أي مصالح في الإنترنت أو المجتمع.

أعلن رئيس الوزراء الموقر بالفعل عن موقف أصحاب المصلحة المتعددين لدينا وأرى أن العام أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا النظام، وبدون العامة، أو سأقول، بدون مستخدمي الإنترنت، لا يمكن لأي من أصحاب المصلحة البقاء.

فيما يتعلق بالحوكمة، نعم، فالحوكمة موجودة للحوكمة، وهي تعمل في صالح العامة فحسب، وأيضًا تعد كيفية إدراج العامة في عملية اتخاذ القرار أكبر دور للحكومة والمجتمع.

كذلك، عندما افتتح رئيس الوزراء السابق لدينا، السيد أتال بيهاري فاجبايي، في 1995 القطاع العام، بدأ مشوار التنمية. وقد تقدم الكثير من مزودي خدمات الإنترنت الجدد لتوفير مزايا البنية التحتية هذه إلى المواطنين الهنود.

وقد حدثت الكثير من التغيير والكثير من الأمور، وإذا رأيت الإحصاءات من مركز معلومات شبكات آسيا والمحيط الهادي، كما أخبركم أوليفير، فأنا الآن أحد أعضاء المجلس التنفيذي بالإضافة إلى أنني أمين المجلس التنفيذي في APNIC، وتسمى هذه المشاركة العامة التي بدأنا التقدم فيها في APNIC مبدئيًا لأنها RIR لدينا وهي تخصص موارد IP لنا، ولكن ببطء، كما أننا نبدأ أيضًا في مناقشة ICANN وكذلك منتدى حوكمة الإنترنت، والكثير من الفعاليات العامة الأخرى. ونظرًا للثقة، فقد كان اجتماع مجموعة مشغلي الشبكات في جنوب شرق آسيا في الهند، مرة كل عام، وكل عام، نرى زيادة في الأعداد يوميًا بعد يوم.

كذلك، من خلال زيادة اهتمام العامة بعملية صنع السياسات، فما نجده هو تمكين العامة، تمكين العامة. وهذا التمكين يعمل على الارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين الهنود.

وقد رأينا هذا التغيير الكبير في الانتخابات الأخيرة سنة 2014، عندما تم انتخاب رئيس الوزراء الجديد. وبعد الفوز في الانتخابات، تأكد تمامًا أن مستخدمي الوسائط الاجتماعية تسببوا في فوز الرجل الشهير. ولهذا السبب، تم تعيين الحكومة الجديدة.

كما يوجد 450 مليون اتصال بالإنترنت الآن مع 1.05 مليار اتصال عبر الهواتف المحمولة من إجمالي سكان قدره 1.35 مليار. فالأمر ليس صغيرًا. لقد أنجزنا الكثير من العمل.

كما أن الإنترنت ليس اتصالًا بسيطًا على الهاتف المحمول حيث يمكن لغير المتعلمين الضغط على الزر الأحمر والزر الأخضر والأرقام للاتصال بالأشياء. حيث يتطلب

الإنترنت أجهزة محمولة في الأجزاء القروية من الدولة. كما أن مزودي خدمات الإنترنت يحققون مصلحة العامة في الإنترنت وبالتالي فهو يتقدمون بحيث يتاح لهم المشاركة بفاعلية في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات.

قبل ذلك، قبل تطور الإنترنت بهذه الصور وعدم نشاط الناس نحو الإنترنت، لم يكن الحديث في هذا الوقت عن المصلحة العامة في الاتصالات النشطة محل تساؤل على الإطلاق لأننا لم نعرف ما يحدث خارج المنطقة أو خارج الدولة.

لكن، بسبب هذه المشاركة الفعالة للمجتمع الدولي داخل الدولة، فقد اعتمد الكثير من الناس الآن وبدأوا مناقشة سياسات الإنترنت والهيكل التنظيمية المختلفة السائدة الآن.

نعم، تم الإعلان عن أصحاب المصلحة المتعددين. ولكن سيستغرق تحويل 100% من أصحاب المصلحة المتعددين وقتاً لأن الناس الذين تم الإعلان عنهم أو سأقول أن المستوى الأعلى أو المستوى المتوسط من البيروقراطية يفهم أن مستخدم أصحاب المصلحة المتعددين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تشكل جزءاً من مجموعة أصحاب المصلحة وتلعب دوراً فعالاً في عملية اتخاذ القرار. لكننا الآن نكتشف أن البيروقراطيين السابقين الموجودين ليسوا راضين بعد عن هذا. فهم لا يزال لديهم فهم لأن صنع القرار يجب فقط أن يكون مع الحكومة. وما السبب يا وولف، لقد قلت أن الحوكمة موجودة. وما أراه أن الحوكمة تنتج بمساعدة العامة، وستساعد الهند في أن تصبح كبيرة للغاية في قطاع تكنولوجيا المعلومات. شكرًا.

شكرًا جزيلاً لك يا راجيش. من الجيد سماع وجهة نظر من هذه الدول التي لا نذهب إليها عادةً، وبالفعل، نعم، هذا تغيير جوهري وتطور كبير. وسأنتقل الآن إلى الخبراء في مجتمع ICANN والخبراء في ICANN. وأعتقد أنهما مشاركان، جوناثان روبنسون وبيكي بور، من المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وبالطبع، GNSO هي المكان الذي تحدث فيها سياسة الأسماء العامة، والتفويض حول المصلحة العامة هي شيء جوهري للغاية.

أوليفير كريبين ليبيلوند:

جوناثان، ما هي وجهة نظرك في هذه الأمور؟ وكيف ستدعم المصلحة العامة أو البحث عن المصلحة العامة في صنع السياسات؟

شكرًا لك، أوليفر.

جوناثان روبنسون:

لذا، فالسؤال المطروح علي كان بالفعل النظر فيما تقوم به ICANN في الوقت الراهن من منظور السياسة العامة وأعتقد أنها تحاول ذلك في أعمال GNSO في نفس وقت النظر في بعض الأمثلة المحددة.

كما أفترض أننا نسمع ذلك قبل المصلحة العامة أنه شيء يجب أن نشعرون به. وأنت تشعرون أنكم يمكن أن تعرفوا موعد إنجاز شيء ما. ولكن الأمر أصعب بكثير فيما يتعلق بإجراء اختبار مطلق. لذا، سأنظر هنا في بعض العروض. وقد طلبت بعض المساعدة من العاملين فيما يتعلق بمكان لاطلاع عليها وتنظيمها مع بعض أفكار.

إلا أنه كانت هناك بالفعل ثلاثة مواطن رئيسية بدت أمثلة جيدة. الأول بالطبع هون دعم أمن واستقرار وتطور نظام اسم النطاق وسوق العمل ليكون خدمة صحية ومتناسكة ومستقرة وموثوقة. وعادةً، إذا كنتم تفكرون في أي قرارات تتضمن أمن واستقرار نظام اسم النطاق، حسب التعريف، فيجب أن تكون في المصلحة العامة. فنحن نريد الحفاظ على أمن واستقرار نظام اسم النطاق.

هناك مواطن للجهود محل التعاون والمنافسة التي تساعد بالطبع في دعم فهم أكبر وثقة أكبر في النظام. بعد ذلك، التزامات الشفافية والمساءلة.

لذا، بصورة عامة بالفعل، فقد كنت أنظر في أمور مثل دعم أمن واستقرار نظام اسم النطاق، ووضع أفضل الممارسات في أنظمة أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين المشاركة وكلها موضوعات واسعة.

لقد تحدثت بمزيد من التفصيل قليلاً عن نظام اسم النطاق. وبالطبع كما ذكرت في التعليقات التقديمية، أوليفر، عند عرض أعمال السياسات مع المنظمة الداعمة للأسماء

العامة، فيتم طرحها ثم إدارتها من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، والتي تمثل في حد ذاتها جهة لأصحاب المصلحة المتعددين. لذلك، يمكنك الدفع -- وهذا نوع من الأمور الذي سيكون من الجيد للغاية نقاشه والحصول على تعقيبات عليه، بشيء مثل هذا، وحقيقة أن هناك جهة لأصحاب المصلحة المتعددين، تقوم بتقويض وإدارة والمراقبة النهائية لتقديم السياسات -- سياسة اسم النطاق بطريقة أصحاب المصلحة المتعددين. فهل هذا، جزئيًا، تعريف المصلحة العامة؟ إن عمليات وضع السياسات نفسها منفتحة ومن عمليات أصحاب المصلحة المتعددين.

ومن خلال الالتزام بنتائج عملية وضع السياسات، فإن الأطراف المتعاقدة تخضع نفسها إلى حد ما بإدراج المصلحة العامة.

لذا، عندما ننظر في الأمور من زاوية أوسع، هناك نوع من أفضل الممارسات التي يتم وضعها داخل آليات أصحاب المصلحة المتعددين، أمور مثل أعمال التخطيط الإستراتيجي التي تجري، وكذلك المراجعات التنظيمية الجارية، وكافة جهود ICANN نحو المساءلة والانفتاح والتعاون والتفاعل. وكل هذه الأمور التي يمكنك الدفع بها هي آليات تسعى من خلالها ICANN بالمعنى الواسع إلى تلبية أو تلبية التزامات المصلحة العامة. وبالطبع، فإن هذه لا تلبية التزامات المصلحة العامة لأجلها، بل تحسن ربما الكفاءة الكلية للمؤسسة من خلال تحقيق استجابتها لهذا بالطبع.

وأحد المشكلات التي نراها في بعض الأحيان هي التنفيذ الفعال لنتائج المراجعة أو أقل في بعض الأحيان. لذا، يمكن الدفع بأنه ليس فقط التزام المراجعة ولكن أيضًا التنفيذ الفعال لها. لذا، فهذا نوع الأمور.

بعد ذلك، أعتقد أن هناك التزام مادي مناسب. مرة أخرى، نتفق على ما إذا كانت فعالة بما يكفي في بعض الأحيان. إلا أن ICANN لديها التزام رائع نحو تحسين المشاركة والمساءلة والشفافية والانفتاح وكافة هذه المبادئ الرائعة. كذلك، يعد التنوع أحد المبادئ الأخرى الرئيسية، ويمكنك الدفع به على أنه بذاته أحد التزامات المصلحة العامة حيث تسعى ICANN سعيًا حثيئًا حتى تصبح أكثر تنوعًا ويعكس التنوع في الثقافة والنوع والدين والمنطقة وما إلى ذلك.

لذا، فبالنسبة لي، هذه أمثلة على حدوث نشاط المصلحة العامة في البيئة الحالية. وبالنسبة لي، سيكون من الرائع سماع بعض النقاش فيما يتعلق بكفاية هذه والملاءمة وكيف يمكننا الانتقال من هذا السلوك عن الحاجة، إلى تقدير هذه.

لذا، أوليفير، أعتقد أنه ذلك يكفي ربما كمجموعة ملاحظات. ويمكننا مناقشتها عقب انتهاء الأعضاء الآخرين.

شكراً لك، جوناثان.

أوليفير كريبين ليلوند:

دعونا ننتقل إلى بيكي بور.

شكراً. سأختصر حديثي. فقط لتكرار قليل من التاريخ الذي ناقشه أوليفير، بالطبع، تحدثت ICANN عن المصلحة العامة وكيف يمكن التأكد من خدمة المصلحة العامة فيها.

بيكي بر:

وكانت هناك مجموعة عمل، مجموعة استراتيجية توصلت إلى التعريف. وسأقرأه فقط مرة أخرى. كانت هذه لجنة الاستراتيجية بشأن المصلحة العامة، "ضمان أن يكون الإنترنت مستقرًا وشاملاً وأن تستمر بهذا الشكل وأن يكون الوصول إليها ممكناً في جميع أنحاء العالم وبذلك يتسنى للجميع الاستفادة من منافعها كشبكة إنترنت واحدة ومفتحة في نفس الوقت الذي تعمل فيه ICANN على بناء الثقة بشبكة الإنترنت ونظامها البيئي."

لذا، عندما تم عرض هذه التعريف، سرعان ما أصبح واضحاً أنه كان من الصعب للغاية الحصول على موافقة المجتمع أو التوصل إلى كيفية تنفيذ هذا أثناء التقدم.

ويرجع هذا جزئياً إلى المصلحة العامة، أعتقد، أن لا يمكن عادةً وصف هذا في المطلق. هذا سياق خاص جداً. كما هناك مجموعة لا متناهية من ظروف الأفراد، كما قال الشخص الذي فكر في هذا، بما سيؤثر على المصلحة العامة. ولذا، في أي موقف، فنحن نحقق التوازن.

لذا، عندما بدأنا مجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN وعلى وجع التحديد صياغة بيان المهمة والالتزامات والقيم الجوهرية، كانت هناك مناقشات حول تصرف ICANN للمصلحة العامة. وبالفعل، تدعو القيم الجوهرية في لوائح ICANN المؤسسة إلى وضع سياسة لتحقيق المصلحة العامة.

وهكذا، بالطبع، كان علينا إجراء حوار حول ما يعنيه هذا. كما قررت المجموعة بعد قدر كبير من المناقشات المدروسة أن طريقة معاملة هذا كانت أولاً، بالضرورة الرجوع إلى بيان المهمة حيث يتطلب السياق وبيان المهمة من ICANN السعي إلى الحفاظ على استقرار وأمن التشغيل لأنظمة المعرفات الفريدة للإنترنت. وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالتسمية، فإن هذا يتعلق بالسياسات التي يلزم لها حل موحد أو منسق بصورة معقولة لتسهيل الانفتاح وقابلية التشغيل والمرونة والاستقرار والأمن والسياسات الموضوعية من خلال عملية وضع السياسات الشاملة المعتمدة على الإجماع.

لذا، فإذا كان عليكم تقديم تعريف مختصر لما يجب أن تقدم المصلحة العامة في ICANN بالأساس لضمان توفر وتكامل التسجيلات وهي بالضرورة الأسماء والحلول التي تمثل الأرقام.

لكن، مرة أخرى، أعتقد بعد الكثير من التفكير، وهذا المقترح، فهذا النص كما يقول ستيف ديل بيانكو عادةً يعرف المصلحة العامة، التي على ICANN النظر فيها بهذه الطريقة. لكن في النهاية، ما قررنا القيام به هو بالضرورة عدم تعريف المصلحة العامة بخلاف القول أنه مقيدة برسالة ICANN ولكن الحديث عن كيفية تحديد المصلحة العامة.

لذا، فبموجب لوائح ICANN، فإن القيم الجوهرية في ICANN تؤكد على أن هناك عملية وضع سياسات بمشاركة موسعة ومدروسة للسياسات التي يتم وضعها من خلال عملية وضع سياسات أصحاب المصلحة المتعددين الشاملة.

سوف أقرأ تحديداً من اللوائح. فهو نتحدث عن -- ثانية واحدة. عذراً، "ضمان أن عمليات وضع سياسات أصحاب المصلحة المتعددين بالتدرج من الأدنى فالأعلى تُستخدم للتأكد من المصلحة العامة الشاملة وللتأكد من أن هذه العمليات خاضعة للمساءلة وشفافة."

لذا، ففي هذه اللوائح، نقرر تمامًا وبصورة مستقلة أن جهود وجود تعريف عالمي للمصلحة العامة لم تكن لتتجح ولكنها تقول بالضرورة إذا وضعت السياسات من خلال عملية أصحاب المصلحة المتعددين الشاملة العالمية والتي تنظر في المدخلات والمدخلات المدروسة من كافة أجزاء المجتمع، بما في ذلك، بالطبع، GAC التي لديها علاقة خاصة بالمصلحة العامة، ونتائج عملية وضع السياسات ونتائج عملية وضع السياسات المنفذة جيدًا المدعومة بالإجماع، يجب أن تخدم حسب تعريفها المصلحة العامة ضمن مهمة ICANN.

لذا، فهذا أسلوب مختلف للغاية عن التعريف المعتاد. فهي ملتزمة بالأساس بمهمة ICANN وملتزمة ومحددة.

كذلك، فالوصف الخاص للغاية هو أننا نستخدم عملية وضع السياسات لأصحاب المصلحة المتعددين الشاملة لتأكيد وتحديد المصلحة العامة العالمية.

لذا، بالرغم من ذلك، أفترض أننا يمكننا متابعة وجود عملية وضع سياسات واحد بعد الأخرى لمحاولة وضع تعريف للمصلحة العامة العالمية التي يجب أن تخدمها ICANN وهي موضوعة بالفعل للتنفيذ الذاتي في لوائح ICANN. كذلك، إذا تابعت العملية، وحصلتم على المساهمات من مجتمع أصحاب المصلحة بالكامل، بأن النتيجة النهائية مدعومة بالإجماع، فقد خدمتم المصلحة العامة العالمية ولا تحتاجون بالفعل لتعريف مستقل.

لذا، فهذه هي نتيجة الكثير من العمل وبضعة سنوات تستحق التفكير. لكن، هذه هي طريقة تعريفنا للمصلحة العامة العالمية في ICANN بعد الانتقال.

شكرًا جزيلاً لك، بيكي.

أوليفير كريبين ليلوند:

تستمر الأسئلة في الوصول في الوقت الحالي على الدردشة. وسنجمعها حتى نفتح الميكروفون للأسئلة والتعليقات.

دعونا ننتقل إلى توماس شنايدر من GAC والذي سيتحدث إلينا عن كيف يمكن تفعيل المصلحة العامة كأساس لاتخاذ القرار في ICANN. وهو موضوع رائع، لأن بيكي دور قامت بالانتقال إلى هذا، إن أمكنني استخدام كلمة الانتقال.

توماس؟

شكرًا. أنا اسمي توماس. أنا حاليًا رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. وقد طلب مني الحديث عن المنظور الحكومي وتقديم طريقة لأن الحكومات تستخدم بالفعل أو تجبر على اتخاذ قرارات من المفترض أن تكون في المصلحة العامة على كافة المستويات، على مستوى المجتمع وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي.

توماس شنايدر:

ولدي فقط تعقيب واحد بأن التعريف الذي رأيناه من حيث أمن واستقرار وتوفير الإنترنت هو المصلحة العامة، لا أعتقد أن هذا مناسب.

فبالنسبة لي، كل هذا المصلحة العامة. إنه عنصر في المصلحة العامة، ولكنه عنصر واحد من بين مئات الآلاف من عناصر المصلحة العامة. وهو أحد أهداف السياسة العامة، حيث تتمثل وظيفة ICANN الرئيسية بالطبع.

لذا، فما أقتحه لتعريف المصلحة العامة بسيط للغاية. إنه أي شيء يكون في صالح الناس على المستوى العالمي، وانتهى الأمر. فكل شيء وليس فقط DNS. إنه الطاقة والطعام والصحة وما إلى ذلك.

بعد ذلك، فالسؤال هو كيفية التجميع والتفادي والتوازن. وقد سمعنا هذا قبل ذلك. فتعريف العنصر ليس مناسبًا في هذا الصدد.

ما أود القيام به هو تقديم مثال مادي على كيفية يجب إجبار الحكومات أو تمكثها، عند القيام بدورها بصورة جادة، من اتخاذ القرارات في المصلحة العامة في بيئة مختلفة تمامًا على موضوع مختلف تمامًا. لكن هذه طرق مختلفة للقيام بهذا.

لكن العناصر الموجودة هي بالضبط العناصر التي أود اقتراحها عليكم لنظرها، وإذا كان ذلك سيكون نموذجًا يمكن تطبيقه في عالم ICANN، إلى DNS، كعملية للتأكد من أن القرار المتخذ في المصلحة العامة من خلال مراعاة كافة العناصر اللازمة ذات الصلة للمصلحة العامة لذلك.

وفيما يلي مثال مادي على ذلك: تخيل أن لديك مقترح لشركة توفير الكهرباء باستخدام مياه أحد الأنهار لإنشاء بحيرة كحاجز صناعي، أنا أتحدث الألمانية، وأتمنى أن يفهم الجميع ما أقوله، في هذا الوادي لتوليد الكهرباء. وبالطبع يتمثل هدف المصلحة العامة في توليد الكهرباء نظرًا للحاجة لها في المجتمع. وهذا هو الوضع. توجد دولة بها 100 مليون نسمة. ولدى الدولة مشاكل في توفير طاقة كهربائية كافية لهؤلاء الناس. وسيكون مشروع البحيرة العائقة بالطبع جزءًا مهمًا من الحل لهدف السياسة العامة المذكور. في هذا الصدد، سيتكلف المشروع 1 مليار دولار، وسينتج عنه 100 مليون دولار كل سنة، لذا سيبدأ تحقيق الأرباح بعد عشر سنوات وسيكون جيدًا من الناحية الاقتصادية. وتتمثل المشكلة في أنه في المنطقة التي ستغطيها المياه في البحيرة، سيكون لدينا 100 ألف نسمة تعيش هناك. فهم لديهم الأرض ويزرعونها وستكون هناك حاجة للانتقال في مكان آخر، إذا لم تكن لديكم رغبة في إغراقهم. أسفل ذلك بخمسة كيلومترات هناك مدينة من 200 ألف نسمة ومن ثم، فعند تحطم السد، سيموت العديد من الأشخاص، وستكون هناك مشاكل خطيرة. كذلك، على بعد 20 كيلومتر في النهر توجد حدود، ثم دولة أخرى، وهناك مدينة من مليون أو مليوني شخص سيتعرضون لأضرار شديدة في حالة انهيار السد. والأمر يصبح حتى أكثر تعقيدًا ولكن هذا هو الواقع. وفي المجال الذي تغمره المياه في الوادي، يوجد 100 نوع معرض للخطر، من الحيوانات والنباتات ولا تعيش في أي مكان آخر في العالم ولديكم أثر ثقافي تاريخي مميز موجود فقط في هذه المنطقة. وهذا هو الوضع الحالي. فماذا ستفعلون؟ ما هو القرار الذي تتخذون في المصلحة العامة؟ فهل يسمح لنا ببناء السد وبناء هذه البحيرة أم لا؟ لكن هذه طرق مختلفة لاتخاذ القرار.

كذلك، فالطريقة السهلة لاتخاذ القرار هي، تجد شركة الكهرباء طريقة لتقديم مدفوعات بقيمة 10 مليون دولار لتمويل حملة في الانتخابات القادمة للحزب، وبعدها، سيقول الوزير حسنًا، المصلحة العامة، توريد الكهرباء، بالطبع، علينا بناء هذا السد. لذا ينصب

هذا الأمر في المصلحة العامة. وبالطبع، هذا مناسب تمامًا، وسنعوض الناس الذين يعيشون هناك بقيمة 1000 دولار لكل شخص للذهاب إلى مكان آخر. وقد حددنا الأرض. فهي ليست خصبة ولا مناسبة، وما إليه، وبناء منزل جديد يكلف حوالي 10 آلاف دولار، لكننا سنقدم لك على الأقل 1000 دولار حتى تبدأ، ويصبح كل شيء مناسبًا. كذلك، ربما لا تكون هذه الطريقة المثالية للتعامل مع الأمر، أو اتخاذ قرار في المصلحة العامة.

لذا، في وجهة نظري، بالطبع، فإن الواقع هو مكان ما بين الطرفين، وأنا أنقل إليكم خبراتي مع الدولة، لأننا طرحنا شيئًا مثل المجتمع الممكن الذي يكون له حق الكلمة الأخيرة في القرارات التي تتخذها الحكومة عندما تم تأسيس الدولة، أي الديمقراطية المباشرة، ولدينا طريقة شاملة أكثر لتنفيذ عملية تتضمن فرصة أكبر لاتخاذ القرار في المصلحة العامة. لذا، ما تحتاجون للقيام به هو النظر في المصالح وأهداف السياسة العامة المعرضة للخطر في هذا الموقف. لذا، فلدينا مصدر إلكتروني، مصدر كهرباء، ولديكم مصلحة وحقوق الناس الذين يعيشون هناك، وممتلكاتهم ولديكم مخاطر المدن على مسار النهر، ولديكم قيمة التنوع الحيوي مع 100 نوع معرض للخطر ولديكم قيمة الأثر المميز تاريخيًا وثقافيًا الموجود هناك. لذا، فهذه كافة أهداف ومستهدفات السياسة العامة وكل منها المصلحة العامة. وهي عناصر المصلحة العامة.

ما الذي يمكنكم القيام به؟ كما يمكنكم النظر في الأسس القانونية لكل من هذه العناصر. وما هي شروط الأسس القانونية والمقصود منها عادة التشغيل للمصلحة العامة أو أهداف السياسة العامة في بعض الأمور التي يمكن أن تتبع ذلك. لذا، بالطبع، لدى هؤلاء الأشخاص حقوق قانونية. كما أن هناك ربما أسس قانونية من حيث إدارة المخاطر مع السدود أو محطات الطاقة النووية، ويمكنك طرح أمثلة أخرى، بأنه إذا كان الناس يعيشون في المنطقة، فما هو الحد الأدنى من المتطلبات للتأكد من أن احتمالية حدوث شيء أقل من وفاتك في حادث سيارة في مدينتكم، على سبيل المثال. كما يمكن أن تكون لديكم اتفاقيات دولية حول استخدام المياه من حيث مقدار المياه المتاح للمرور، لذا، فيمكن للدولة التالية الاستفادة من المياه، ويمكن أن تكون لديكم قوانين دولية لتفادي المخاطر يجب تفعيلها عند اتخاذ قرار في هذا. بعد ذلك، لدينا الأسس القانونية المحلية أو الدولية

لكيفية الحفاظ على التنوع الحيوي، كذلك قد يتم توقيع بعض الاتفاقيات ونفس الأمر مع التراث الثقافي. كذلك قد تكون هناك قوانين ملزمة لك بحماية التراث الثقافي.

لذا، لديكم عدد من أهداف السياسة العامة المتنوعة للغاية، وعناصر المصلحة العامة. وواحد منها فقط هو مصدر الطاقة. لكن، إذا أخذتم قسم لتعزيز توفير الطاقة، له آثار سلبية على كافة الآخرين، فليس هذا بالضرورة في المصلحة العامة. لذا، إذا كنتم تقيمون كافة هذا وتوصلتم إلى نتيجة أن هذا المشروع بالتحديد ليس في المصلحة العامة ككل لكافة المصالح الخاصة والأهداف الخاصة، فربما يجب أن تحاولوا العثور على مشروع آخر.

ويمكن أن يكون البديل هو وجود نفس مقدار الكهرباء المولدة من بحيرتين صغيرتين في واديين مختلفين حيث يكون لديكم ألف شخص يعيشون في هذه المساحة التي سيتم ملؤها بالمياه، وربما يكون لديكم فقط مدينة واحدة بها 50 ألف شخص يعيشون على مسار النهر، وربما لا تكون لديكم آثار تاريخية وربما يكون هناك خمسة أنواع فقط معرضة للخطر. لذا، فهذا يبسط المشكلة، على سبيل المثال، إذا كنتم ستعثرون على حل. لذا، فهذا لا يزال الحل. لذا، تحتاجون للقيام بشيء بالألف شخص. وعليكم إجراء تقييم لكافة المخاطر. مرة أخرى، عليكم تحديد الحقوق وكل شيء وما إلى ذلك، على سبيل المثال، في حالة سويسرا، متى علينا التعامل مع مشكلة مماثلة، وهذا ما نقوم به، وندعو مزود خدمة الكهرباء للتواصل مع 1000 شخص محلي للوصول إلى مقترح للعثور على أرض بديلة مناسبة ستكون مقبولة والعثور على تعويضات مالية للضرر الناتج عن الانتقال ومغادرة الوطن وما إليه، وربما التفكير في تقديم حصة من الأرباح التي تم تحقيقها لمدة 80 أو 100 سنة قادمة من خلال محطة الكهرباء. هذا ما يحدث في الدولة التي قدمت منها. فلدينا مدن تم تدميرها وغمرها بالمياه وأشخاص تم نقلهم ويتم تعويضهم وما إلى ذلك. ومن ثم، فالسؤال هو، من يجب أن يتخذ القرار؟ وفي حالة مثل هذه بالطبع، تكون المصلحة المباشرة لمن يعيشون في هذه الأرض ولكن أيضاً مصلحة للدولة بأسرها أو حتى أكثر من الدولة. لذا، ففي حالتنا، سنقوم بالتصويت للأشخاص الذين يعيشون في هذه المنطقة التي ستغمرها المياه، ولكنهم سيحتاجون لقبول منح حق التصويت للدولة بأسرها على أن عليهم قبول النتيجة. لذا، فهناك ضوابط وتوازنات يمكنكم استخدامها. لا،

فحتى إذا لم يكن لديكم عقد ملزم قانونًا، وربما ترغبون في علاقات جيدة مع الدولة المجاورة والتأكد من أنه لا بأس بتدابير السلامة في السد الخاص بكم في حالة اقتراب المدن بما يكفي. كذلك، ربما يساهمون حتى في تمويل سد أفضل في حالة الحاجة لذلك لأنه في مصلحتهم. لذا، فالأمر لا يتعلق فقط بما هو ملزم قانونًا ولكن أيضًا بالمصلحة. وإن أمكنكم تجميع الأطراف، فربما تجدون عادةً حلول تساعدكم على حل هذه المشاكل.

ولذلك، فيعد منح حق التصويت للناس على المستوى المحلي والوطني توازنًا بما لا يمكنكم شراء هؤلاء الأشخاص فقط للانتقال. وقد قدمتم لهم مليون لكل منهم، إذا كانت هناك مخاطر أخرى لا يمكن تفاديها لأن الأمة بأكملها يجب أن توافق أيضًا. لذا، إذا كنتم ستدفعون لهم مبالغ كبيرة، فالأمة ستقول لا، وهذا ليس عادلاً. وإذا كنتم ستدفعون مبلغًا زهيدًا، فسيفولون لا، هذا لا يكفي، أو نحتاج لعناصر أخرى، ليس فقط المال، لتعويض خسارتنا لتاريخنا، ومنزل أم عائلة أبنينا، وما إلى ذلك.

لذلك، توجد عناصر هناك أعتقد أنها يمكن استخدامها كإلهام في التعامل مع قضية ICANN. وما أحاول قوله، هو أنه ليس من المناسب تعريف "المصلحة العامة". بل من المناسب تحديد العناصر، سواء تسمونها أهداف السياسة العامة أو عناصر المصلحة العامة. كما سيكون عليكم تنفيذ عملية تتيح لكم تحديد كافة العناصر ذات الصلة بحالة محددة. وعليكم تحديد كافة أصحاب المصلحة. ويجب أن يكون لديهم صوت. كما يلزم سماعه. كما يجب أن يتاح لهم صياغة المصالح. وعندما يكون لديكم كافة هذه معًا وتحتاجون لتقييم كافة هذه العناصر، وبعدها، العثور على حلول م خلال العمليات الشاملة، وعمليات التفادي الشاملة. كذلك، تحديد من يكون له حق الموافقة على المقترح أو رفضه. كما يمكن أن تكون هناك مستويات متعددة من الأشخاص يمكنهم الموافقة أو الرفض، وإذا كانت لديكم هذه العمليات مفعلة، فما سيظهر في النهاية، حول أي مشكلة تضعونها على القمة لديها احتمالية أعلى لأن تكون في المصلحة العامة. ليس المصلحة العامة أو في المصلحة العامة مما يكون الحال إذا لم تكن لديكم هذه الآليات وتحديد أي شيء بموقع مثل هذا في البداية.

لذا، فالمصلحة العامة هي مفهوم مجرد يؤدي إلى أو يدفعكم لتحديد عملية عند تناول العملية في النهاية، فما الذي يفترض أن يكون في المصلحة العامة. ومن منظور حكومة،

هذه هي كيفية التعامل مع هذه الأمور على الأقل في الدولة التي أعيش بها. كما يجب عليكم أن تفكروا في جانب الطلب في هدف السياسة العامة الذي تحاولون تحقيقه، إذا كنتم تتعاملون مع مصدر الطاقة، وربما في الوقت الذي تناقشون فيه إمكانية بناء سد في فلوريدا وغمرها بالمياه، ثم تدركون أن الطاقة الشمسية أصبحت رخيصة للغاية بحيث يمكنكم فقط وضع بعض خلايا الطاقة الشمسية في وادي آخر لا يعيش فيه أحد، حيث لا يوجد نهر، ولا تحتاجون لبناء سد وتدمير أرض يعيش بها ألف شخص أو مليون شخص. لذا، فيمكن أن تتغير الأمور على جانب الطلب. وفي هذه الحالة، ربما تكون الطاقة التي يمكن أن توفرها المصادر الأخرى والتي يلزم تطبيقها. لذا، ليس هدف السياسة العامة أو المصلحة العامة أمر محدد فقط، ولكن أيضًا هو أننا نحتاج إلى التغيير لأن الموقف قد يتغير. كما أنكم تحتاجون لعملية يمكن تهيئتها لهذا. وإذا كان لديكم قرار محدد، فذلك لن ينجح. لذا، فجانبا الطلب لما يلزم بالفعل قد يتغير مع الوقت، قد يجب أيضًا مراعاته في العملية. سأتوقف هنا. وأنا سعيد بالمتابعة لساعات، لكني سأتوقف هنا. شكرًا جزيلًا لكم.

شكرًا جزيلًا لك توماس على هذا. وأنا أدرك بالطبع الأسلوب المنتظم السويسري وهو دائمًا شيء يربك معظمنا، لكنه جيد أن نرى كيف يحل السياسيون السويسريون هذا الأمر. وتحتاجون بالطبع لجبال ووديان لبدء هذا، وهو الأمر الذي لم يذكر. لكن، فالأسئلة مطروحة بالفعل، والآن هي جزء من الجلسة، حيث نود بالفعل أن نسمع منكم. كما يوجد ميكروفون في منتصف القاعة. فالأمر لن يتقدم، لذا، فلن يكون عليكم الاصطفاف. وأثناء الاصطفاف، سأجيب على سؤالين تم إرسالهما على الدردشة، بينما كان الزملاء يعرضون عروضهم.

الأول من شخص يسمى أرون للسيد تشهاريا من (غير مسموع)، هل يمكنك الحديث قليلاً عن سياسات الاستخدام العادل المتحفظة لمزودي الخدمات في الهند؟ وأعتقد أن هذا أمر عرضي قليلاً، لذا، دعوني أرد بسرعة. شكرًا.

أوليفير كريبين ليلوند:

راجيش تشهاريا:

حسنًا. شكرًا لك، أوليفر. وقد تحدثت بالفعل عن جودة الهند. فلا يمكن للخدمات السائدة في سوق أوروبا والغرب أن تسود في الهند لأن الهند لديها أسلوب مختلف في السوق. ومنذ بضعة سنوات، طرحت هيد أند شولدرز الشامبو والزجاجة. وقد كان هذا فشلًا كبيرًا. عقب ذلك مباشرة، بدأوا في الأكياس، وما توصلوا إليه، أنه حتى النساء القرويات بدأت في استخدام الأكياس لأنهن قادرات على شرائها.

هنا، بخصوص سياسة الاستخدام العادل، نعرف أننا الأرخص في تكاليف الموبايل. كما نعرف أن الهند لديها كثافة مستخدمين كبيرة في المنطقة المعنية. وعندما يكون هناك ندرة في النطاق، وإذا كنا لن نتمكن من وضع سياسة الاستخدام العادل، فسيبدأ بعض الأشخاص في إساءة استعمال اتصال الشبكة، وستكون لديهم اتصالات لفترة طويلة في النطاق النادر، كذلك، لن يتمكن أشخاص آخرون من استخدام النطاق العريض بطريقة مناسبة.

الأمر الآخر، في منازلنا، في أحد الاتصالات التي تستخدم فيها الأسرة بالكامل اتصال عريض النطاق. والآن، تعجبنا للغاية مشاهدة مقطع الفيديو على وصلة الكبل منها على وصلة الإنترنت، سواء يوتيوب، أو ما شابه. فقط لإيقاف هذه المخالفة، تم وضع سياسة الاستخدام العادل في الهند. وهذا ليس فقط لأنه مفيد لجزء واحد. بل هو يفيد جزء كبير عبر إيقاف نسبة صغيرة للغاية من المستخدمين الذين يستخدمون التورنت لتنزيل الأفلام، والذين بدأت في تنزيل أحكام كبيرة للغاية من الملفات بما يعلق الاتصال.

وأمر آخر، أنني كنت أتحدث أمس فقط مع بضعة استديوهات حول إساءة استعمال قرصنة الإنترنت. حيث توجد بضعة مواقف تقدم x إلى الأفلام المقرصنة. وهذا النوع من سياسة الاستخدام العادل يوقفهم أيضًا لإيقاف التنزيل بسبب سرعتهم الكبيرة في التخفيض. ولكن، بالطبع، إلى تحديد النطاق العريض بقيمة 512 kbps. شكرًا. أعتقد أنني أمكنني الرد.

أوليفر كريبين ليلوند:

نعم. شكرًا جزيلاً لكم. هذا جيد جداً. لذا، لدينا بضعة أشخاص على قائمة الانتظار. وأدرك بالطبع الآن، مع النظر في القاعة، أن هناك عدد معقول من الخبراء الذين يمكنهم الجلوس على هذه الطاولة. لذا، فالأسئلة التي يمكنكم بوضوح توجيهها للجنة وأيضًا أي شخص

آخر في القاعة بشخصه. لذا دعونا نبدأ في قائمة الانتظار، رجاءً. يرجى التعريف بنفسك.
نعم، أول شخص. قدم نفسك لأجل التدوين النصي، وبالطبع المترجمين. رجاءً.

شكرًا. أنا آشوين من إندونيسيا. أعني، أولاً، مساء الخير، توماس. أتساءل فقط في اجتماع GAC التالي، يمكنك طرح العديد من قصص فريديريك فورسيث، "بديل الشيطان" وتوزيعها علينا. وثانيًا، إن أصبحت الرئيس، كما تخبرني، فسأضع 100 مليار دولار أمريكي كوديعة، كما تعرفون، في دولتكم أو في دولتي أو في مكان آخر.

أشوين ساسونجكو:

ولكن سؤالي، أعني، أود الحصول على تعليقاتكم، بأن تكنولوجيا المعلومات تتطور الآن على مستوى تحتكرون فيه منتج واحد أو اثنين أو ثلاثة. وسواء كان هذا في نظام التشغيل، وسواء كان في الرقاقة، أم في التطبيقات، أم في أي أمر مهما يكن. خدمات. الآن، يشعر العديد من الأشخاص بالسعادة بذلك لأنهم يمكنهم الحصول على بريد مجاني وأجهزة كمبيوتر رخيصة وهواتف ذكية رخيصة الثمن، مهما يكن. على الجانب الآخر، لماذا لدينا فقط خدمة واحدة أو اثنين، ومنتج واحد أو اثنين؟ لماذا لا يمكنني صنع الرقاقة الخاصة وأجهزة الكمبيوتر الخاصة؟ أو هاتفي الذكي الخاص؟ وخدماتي الخاصة؟ ويريدني الخاص؟ لذا، فهو بريد مجاني لكم جميعًا. لذا، فرما يمكنني الحصول على رأيكم في هذا. شكرًا.

شكرًا جزيلًا لكم. لا أعرض إذا كان هناك شخص آخر يريد تجميع الأسئلة للوقت الراهن ثم تناولها؟ وهو سؤال أعتقد أن الكثير من الأشخاص طرحوه، وبوضوح، أعتقد أن أحد الأمور هي لماذا بالفعل لدينا فقط محرك بحث رئيسي واحد في العالم، وواحدة رئيسية من بين العديد من الخدمات التي نبحث عنها، على سبيل المثال، جميع شبكات التواصل الاجتماعي وما إليه. لكنني أعتقد أن الأمر يرجع بالفعل للمستهلك. كما يبدو أن المستهلك سيقدر أنه يريد واحد فقط. لا أدري. والمقصود أن يكون استباقي. دعونا نرى ما إذا كنا نستطيع تجميع بضعة أسئلة. لذا دعونا ننقل إلى الشخص التالي الذي سيتحدث على قائمة الانتظار.

أوليفير كريبين ليلوند:

تشاك غوميز:

أنا اسمي تشاك غوميز. أنا من VeriSign لكنني أشارك هذه الأفكار بصفتي الشخصية. ولديهم تعليقات أكثر من الأسئلة بالرغم من أنني أرحب بالتأكيد بالردود.

كما أعتقد أنني أريد أن أبدأ بشكر كل منكم لما شاركتم. كما أعتقد أن لودويج بدأ بقول أنه لا يوجد تعريف واحد، وتوماس، لقد قلت بالفعل نفس الشيء. ولا يوجد تعريف واحد. فهذا يعتمد على الموقف. كما أعتقد أن المشكلة التي واجهناها لسنوات في مجتمع ICANN في تعريف ذلك لأننا نفترض عادةً أن كلمة "عامة" مجموعة متجانسة للغاية، وإذا كان ذلك، فسيسهل تعريف المصالح. ولكنها مجموعة بالفعل مختلفة للغاية. وعند إضافة كلمة "عالمية" فستصبح أكثر اختلافًا.

لذا، يعجبني ما قاله العديد منكم حول التركيز على العملية وعلى وجه التحديد، هذا ما نقوم به في ICANN. كما ذكر العديد منكم عملية أصحاب المصلحة المتعددين أو الشاملة، وتجميعها معًا، ولذا، بدلاً من تضييع الوقت ومحاولة التوصل إلى تعريف، أعتقد أنكم محقون. كما نحتاج للتركيز على العملية وجعل هذه العامة العالمية المختلفة للغاية تحدد ما يكون في المصلحة العامة لموقف محدد.

كرئيس في مجموعة عمل عملية وضع السياسات في خدمات دليل التسجيل، لدينا تحديات كبيرة بسبب تنوع آراء الناس في المجتمع بأسره وعلينا محاولة تجميع هذا للعثور على أفضل مجموعة للمصلحة العامة يمكننا التوصل إليها وهذا ما يتعلق به الأمر برمته.

لذا، أعتقد أن هذا هو الموضوع الذي نحتاج فيه للتركيز فيما يتعلق بالمصلحة العامة، والمطبق على مستوى وضع السياسات لكل سياسة وكلها مميزة. شكرًا.

أوليفر كريبين ليلوند:

شكرًا لك، تشاك.

حسنًا. الشخص التالي رجاءً.

مايكل باليج:

مايكل باليج. لدي سؤال سريع من جزئين.

أولاً، هل هناك أي شخص لا يتفق مع تعليق بيكي بأن GAC لديها علاقة خاصة مع المصلحة العامة داخل ICANN؟

أتفق معك، بيكي. فهل الجميع يوافق على هذا؟
حسناً.

السؤال الثاني، لا يوجد خلاف، لذا دعونا ننتقل إلى الجزء الثاني من السؤال.

أوليفر كريبين ليلوند: ربما يمكننا سؤال القاعة برفع الأيدي، إذا كان أي شخص لا يوافق، لأنني أعتقد أن الهيئة ليس وحدها من تحكم ولكن كل شخص آخر. بضعة أشخاص.

وولف لودويج: هل يمكنني تقديم تعليق موجز؟

حسناً، أعتقد أن الأمر مؤسسي تقريبي في GAC ولكن على الجانب الآخر، أعتقد أنه سيكون أحد المخاوف الرئيسية في At-Large أيضاً، مع تمثيل المستخدمين النهائيين على المستوى العالمي ولكنه متباين قليلاً، أتفق، لكنه يجب إنجازه في المصلحة العامة العالمية. لذلك، أرى أن المخوف الرئيسيين من At-Large أيضاً، لذا فكلية في اللجنة الاستشارية. وهو أحد المخاوف الرئيسية في GAC ويجب أن يكون كذلك في ALAC.

مايكل باليج: وحتى أكون عادلاً، بيكي لم تقل أنه كان حصرياً. لقد قالت أنها علاقة خاصة فحسب.

بيكي بر: وإن أمكنني، هذا مدرج في الالتزامات والقيم الجوهرية. فهو يتطلب عتب عملية، العناية الواجبة ومراعاة نصيحة السياسة العامة من الحكومية.

مايكل باليج:

جيد للغاية. لذا، أصبح السؤال أكثر تعقيدًا الآن.

لذا، ما يحدث عند تقديم GAC للنصيحة إلى مجلس ICANN، واختيار مجلس ICANN تجاهل هذه النصيحة، وبعدها، وجود ضرر على أحد الجهات الخارجية؟ فهل هناك التزام محتمل على ICANN بإغفال هذا؟

ودعوني أضرب مثلاً محدداً هنا.

في سياق بيان GAC، وفي الفئة 1، كانت هناك قائمة بالسلاسل الحساسة. وقد كان مدرجاً في هذا MARKET. كما تم إدراجه في السلاسل المالية. لذا، فقد نصحت GAC فيما يتعلق بالسلاسل المنظمة، أن المشتركين تجب الموافقة المسبقة عليهم. وكان هذا مدرجاً في نصيحة GAC. وفيما يتعلق بامتداد MARKET، تم تسجيل Bloomberg.market، ومنذ حوالي سنة أو سنة ونصف، كانت هناك رواية زائفة تم نشرها على موقع Bloomberg.market، ترتب عليها انخفاض مؤقت في أسهم تويتر. وقد تم علاجها كما اتخذ مشغل السجل الإجراء اللازم.

لكني أعتقد أن السؤال هو: عند إغفال مجلس ICANN لنصيحة GAC في المصلحة العامة ووجود ضرر على أحد الجهات الخارجية لم يكن ليحدث إذا تم اتباع ذلك، فهل هذا شيء يلزم وضعه في DAM والأشخاص هناك. وهل سيصبح بذلك أحد القرارات التجارية وهل هناك عواقب عند وجود ضرر؟

بيكي بر:

لذا، أردت فقط طرح المشكلة مع مقدمة أساسية بأن مجلس الإدارة سيغفل بالفعل نصيحة GAC.

وقد لا يتابع هذا، كما أن اللوائح تنص على ذلك، وتضمن أن مجلس الإدارة لا يمكنه ذلك، بسبب أنه عليه التفاعل والعمل والسعي إلى العثور على حل مقبول للطرفين. لذا، تتطلب اللوائح من ICANN اتباع عملية أصحاب المصلحة المتعددين الشاملة وتنفيذ العملية بما يتسق مع التزاماتها والقيم الجوهرية مع الحفاظ على الرسالة والنتائج ذلك هو صياغة المصلحة العامة العالمية.

كما أن GAC لديها علاقة خاصة مع السياسة العامة. كما أنه ليس مالكا حصرياً لهذا. لذا، لا أعتقد أن هناك أي مسؤولية مرتبة لأن الالتزام الموجود في اللوائح والذي يمكن اختباره، هو هل تابعتم السياسة.

-- و

مايكل باليج:

أو العملية، أعني.

بيكي بر:

هذا صحيح. ولدي --

مايكل باليج:

أنتف مع أن "الإغفال" و"عدم المتابعة" ربما تكون صفة أفضل.

فقط غذاء للفكر، لأن هناك بعض السلاسل الأخرى، التي أعتقد أن جون كار تحدث عنها أمس في مجموعة عمل القطاع العام وفي GAC فيما يتعلق بنطاق KIDS كأحد السلاسل، من حيث ماذا يحدث إذا كان هناك مجتمع غير مختار مقابل قطاع عام. لذا، هذه مجرد أمور أعتقد أن مجلس الإدارة عليه الموازنة بينها، أكثر مما يفعلون في التحليل الذي تحدث عنه توماس.

لذا، فقط طرح سؤال لنظره. شكراً.

شكراً جزيلاً عليك.

أوليفير كريبين ليلوند:

الآن، نظراً لضيق الوقت، أغلقت قائمة الانتظار بعد ستيفاني بيرين، لذا، إذا كنتم بعد ستيفاني، فيمكنكم العودة إلى مقاعدكم. شكراً. لا أعتقد، أن هناك -- لا أرى بالفعل، من وراءك. فليفضل المتحدث الأول، رجاءً.

سيفاسبرامانيان موثوسامي:

أنا سيفاسبرامانيان موثوسامي من مجتمع الإنترنت في تشيناي- الهند. كان الجزء الأول من الموضوع مداخل تاريخية من دول بما في ذلك الهند، لذا، أردت الحديث عن أحد أكبر المفاهيم في المصلحة العامة العالمية من الهند القديمة. وهو مفهوم النظر إلى العالم كله كعائلة واحدة. وعند النظر إلى هذا المفهوم مع مفهوم آخر مثل الائتمان، في السلطة أو الثروة، فإن الشخص الذي يمتلك السلطة أو الثروة ينظر إليها على أنها شيء مؤتمن عليه ليستخدمه لصالح العالم، ويمكن أن يساعد كلا المفهومين على تحديد مفهوم المصلحة العامة العالمية.

كذلك، في حوكمة الإنترنت، تتحقق المصلحة العامة العالمية من خلال حكومة أو شركة تتصرف للعالم بأسره وليس لنفسها فحسب، وكان توماس يقول أن الحكومات تتصرف في المصلحة العامة. وفي هذا السياق، أفكر بصورة مختلفة قليلاً. فالحكومات تتصرف في المصلحة الوطنية، وهذا يحتاج للتغيير في المصلحة العالمية. لذا، أعتقد أنه يحدث في ICANN.

كذلك، عندما يتعلق الأمر بالأعمال، فهناك بعض المعوقات لتعريف المصلحة العامة العالمية في ICANN. كما يتم فرض قيود من مفاهيم مثل أننا ليس علينا النظر في المحتوى وعلينا الانصياع للمهمة الرئيسية. كما قال تشاك أيضاً أن علينا التركيز على العملية. لذا، ربما أتفق مع تشاك هنا وأقول أن علينا التركيز على العملية لكن إعادة تعريف العملية لتصبح متصلة في المصلحة العامة العالمية. وتركيز العملية على المصلحة العامة العالمية وتمحورها حولها. شكراً.

أوليفر كريبين ليلوند:

شكراً لك، سيفا.

هل هناك أية تعليقات من الهيئة؟ توماس؟

توماس شنايدر:

شكراً. فقط رد سريع جداً.

أنت محق بالطبع في أن أحد ممثلي GAC بالأساس من دولة محددة يحصل على راتبه للعمل للمصالح الوطنية، ولكن GAC ككل يفترض بها تفادي -- وهذا هو ما نقوم به، وهذا سبب أنها مفتوحة -- كافة هذه المناقشات الصعبة في GAC عند الاختلاف، لأن المصلحة الوطنية في دولتي قد لا تكون نفسها بالضبط في دولة أخرى في الطرف الآخر من العالم. لذا، فنحن نحاول تفادي المصالح الوطنية الخاصة في شيء مثل التوازن المجمع، مهما يكن ما تسمونه بالإنجليزية، المصلحة العامة العالمية أو أهداف السياسة العامة العالمية في موضوع محدد. شكرًا.

شكرًا لك، توماس. لذا دعونا ننتقل إلى الشخص التالي الذي سيتحدث على قائمة الانتظار.

أوليفير كريبين ليلوند:

شكرًا لك، أوليفر. اسمي سوبي تشاتورفيدي وأنا أمثل جمعية مشغلي الهواتف المحمولة في الهند.

سوبي تشاتورفيدي:

شكرًا جزيلاً على بدء هذا الحوار الرائع بالفعل. وقد سمعنا العديد من وجهات النظر. أتحدث إلى اثنين من السلاسل المحددة.

عندما ننظر في المصلحة العامة، غذا نظرنا في تعريف الكتاب، فهو يتحدث ليس عن المصلحة الفردية للبعض ولكن عن المجتمعات والمواطنين. إذا نظرت في الهند، فبجانب الديمقراطية الجدلية والمضطربة للغاية، فهي أيضًا مشكلة محيرة وفريدة في العديد من الجوانب.

وقد اتصل حوالي 22% من الناس. كذلك، من حيث الأرقام المجردة، فقد كان النمو متزايدًا، غلا أننا لدينا أيضًا أكبر عدد من السكان الذين لا يزالون غير متصلين بالإنترنت فيجب عليهم الاتصال عبر الإنترنت.

وعندما نتحدث عن أسئلة المصلحة العامة والتمثيل والعمليات المنتظمة، بالرغم من اتساع نطاقها، فلا نزال نستبعد الكثير من الأصوات لأن ما نميل لرؤيته هو الصمت المطبق. فنحن نحب غرف الصدى.

سؤالي كان كالتالي: في الكثير من الأوقات في هذه العمليات، بالرغم من القصد الجيد والمعنى المناسب، تكون بها معقوات لغوية أو متعلقة بالإدراج أو التوعية، أو التحديد الثقافي أو حساسيات ثقافية. ومن ثم، فإن 78% من هؤلاء الناس ليسوا هنا في القاعة ولا أحد يتحدث عنهم.

لذا، من حيث التسهيل والعمليات، فهل نترك قسمًا كبيرًا من المجتمع خلفنا ونحن بالفعل نحتاج للوصول إليهم؟ وماذا نرغب في القيام به حيال هذا؟ شكرًا.

شكرًا لك، سوبي.

أوليفير كريبين ليلوند:

عقوا. بيكي؟

سأشير فقط إلى أن هذه أحد القيم الجوهرية في ICANN ومن ثم، جزء من عملية دعم المصلحة العامة من أجل انفتاح وشمول وتنوع المشاركين في عملية وضع السياسات. هل يمكننا أن نتعامل أفضل؟ أجل. لكن، هذا جزء واضح من العملية.

بيكي بر:

نعم. شكرًا. فهذا يبحث في التوعية وقابلية الوصول وما إليه، الأمر كله. فليفضل المتحدث التالي، رجاءً.

أوليفير كريبين ليلوند:

جوناثان زوك:

نعم. شكرًا. أنا جوناثان زوك من ACT، رابطة التطبيقات. أعمل رئيس فريق مراجعة CCT.

وأقدر هذا الحوار بالفعل. مع ذلك، يجب أن أقول أن الإصغاء إلى الجميع وتقليل جاذبية تعريف ستيف ديل بيانكو الذي أشارت إليه بيكي على أنه أكثر جاذبية. وقد ابتعدت عن الحوار بالفعل، فلا شيء ينقصه الخوف في تداعيات الأمر عند وصفنا، وأعتقد أن سبب هذا النقاش الجاري حول محاولة تعريف المصلحة العامة العالمية هو بناء حدود لدينا فيها هذه المناقشات.

ولذلك، فإن حقيقة الأمر هي كما تعرفون، أن GAC توصي بشيء ما، ولدى المجتمع الآن قدرة تغيير ما توصي به وما إلى ذلك.

كما أن هذه العملية مفعلة للمساءلة في المؤسسة إلا أن كل هذا يحدث داخل نطاق رسالتها وأعتقد الآن أن المؤسسة كبيرة وغينة للغاية بحيث ستكون الحوافز كبيرة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه ICANN في العالم والمصلحة العامة العالمية ولن يفاجئني إن شاركنا نوعًا ما في نزاع DAM في أفريقيا أو شيء من هذا القبيل بسبب المصلحة العامة العالمية.

أعني، لن يفاجئني على الأقل، أليس كذلك؟ لذا، أعتقد أنه لهذه العملية التي نناقشها، لتوسيع منظور المصلحة العامة في ICANN بالفعل، فيجب أن يتضمن هذا تغييرًا في اللوائح داخل المؤسسة لتغيير رسالتها. وبهذا، فإن أي مفهوم للمصلحة العامة يجب أن يكون في نطاق مهمة ICANN، التي هي بالضرورة توفر ونزاهة DNS. وهذا ما تقوم به ICANN.

ولذا، أعتقد أنني لا يمكنني التفكير في سيناريو، توماس، حيث يكون أي شيء تقوم به ICANN مماثل بصورة ما إلى ما أشرت إليه هناك. وقد كان هذا سيناريو كارثي. لذا، فعند إضافة بضعة نطاقات gTLD لنقل مليون شخص، فقد فاتني التواصل هناك، أليس كذلك؟

لذا، نحتاج للترابط، وأعتقد أن التعريف يمكن أن يكون مفيداً بهذه الطريقة. ومن ثم، فإن الآثار السلبية القليلة للغاية للسياسات، يمكن إدراجها في تعريف التكامل. لذا، فأنا أميل إلى دعم طلب ستيف بتعريفه عن قرب وتغيير مهمتنا قبل تغيير الأساس على كل حالة على حدة، لما تعنيه المصلحة العامة.

لذا، أنا فقط محتار قليلاً بسبب طريقة إعداد اللوائح، ولا يمكن أن تقوم ICANN بأي شيء غير موضوع بالتحديد في المهمة.

بيكي بر:

ولا يتضمن ذلك --

رسالته هي -- بجانب خطوط الحافظ على استقرار وأمن المعرفات الفريدة. هذه هي الرسالة. أما التوفر، فأعتقد أنني علمني توماس بالفعل قليلاً أن التوفر والتكامل في الأسماء هي المصلحة العامة وأهداف هذا.

كما أن العملية التي مررنا بها في عملية وضع السياسات الشاملة تضمن أن ما توصلنا إليه في النهاية ونذكروا لا شيء يخرج في النهاية يمكن أن يتسبب في تجاوز ICANN لرسالتها. وماذا هي نهاية العملية سواء مهمة ICANN والعمل لخدمة المصلحة العامة.

جوناثان، لدينا بالفعل خمس دقائق حتى نهاية هذه الجلسة وأود أن ---

أوليفير كريبين ليلوند:

حسناً.

جوناثان زوك:

-- محاولة قائمة الانتظار والمروور بها. أدرك أن هذه مناقشة رائعة للغاية، ولكن دعونا نترك توماس يتحدث ثم سأخبركم، بما علينا لمتابعة النقاش عبر الإنترنت. لذا توماس؟

أوليفير كريبين ليلوند:

توماس شنايدر:

شكرًا. سأحاول الإيجاز.

إذا عبرت عن نفسي بصورة خاطئة، فلن أربح في أن تكون ICANN مسؤولة عن حفظ العالم كله، ولكن فهذا ليس الهدف.

ما أراه أنكم تحتاجون لعملية تتيح لكم تحديد كافة عناصر المصلحة العامة ومراعاتها. وهذا هو سبب أن لدينا المتخصصون بالعلامة التجارية هنا. كما أ، ذلك هو سبب وجود أشخاص يهتمون بأمور مثل الأسماء التاريخية أو أسماء الأنهاء في أمريكا اللاتينية التي يمكن أن تهم بعض الأشخاص وما إليه. وربما يكون سؤال أقل من الحياة والموت، ولكن إذا تذكرتم مناقشة النبيذ والخمر، كانت عن مليارات الدولارات أو اليورو محل الخطر، وهذا أيضًا جزء من المصلحة العامة على المستوى العالمي. فهذا لا يعني أن علينا حل كافة هذه المشاكل هنا في الدولة. وأنا معكم تمامًا في أننا نحتاج لمعرفة ما وظيفتنا وما ليس ضمن نطاقها، لكننا نحتاج لأن ندرك الأمور الخارجية عند النظر في هذا من الناحية الاقتصادية والتأكد من أن هذه الجوانب الخارجية مدركة وفي حدها الأدنى. شكرًا.

أوليفير كريبين ليلوند:

شكرًا لك، توماس. وسنرسل لكل منك ومن جوناثان لحل نزاعات DAM حول العالم. لذا دعونا ننقل إلى الشخص التالي الذي سيتحدث على قائمة الانتظار. وبرجاء فقط دعونا نحاول ونقيد الأمر بدقة واحدة، وبعدها، لن نتمكن من الانتهاء من قائمة الانتظار. الشخص التالي. شكرًا.

كافوس أراسنيه:

شكرًا. اسمي كافوس أراسنيه، وأنا أتحدث بصفتي الشخصية.

دعونا نكون عمليين ومنتظمين. ولن نحل مشكلة العالم. بل سنحل مشكلة ICANN.

هذا اجتماع مباشر وديناميكي جدًا، بالرغم من أنه عاطفي في بعض الحالات. ولا أعتقد أننا يمكننا تعريف المصلحة العامة. ربما يكون وصفها، وليس تعريفها. ومتى أمكننا تعريفها، تصبح قانونًا. أما عند وصفها، فلا يزال ممكنًا توسعتها.

في وجهة نظري، مع وجود بعض الخبرات، أعتقد أن الوصف الذي قدمته بيكي، مأخوذ من اللوائح، هو الأنسب من الناحية العلمية وعلينا الحفاظ عليه ضمن الأوصاف.

مهما يكن ما بدأت به، فالاستقرار والأمن والمرونة، في بيئة ديمقراطية وشفافة، وما إلى ذلك هذا أقصى ما يمكننا قوله. لننا نحتاج أيضاً لموضوع الاحترام. دعونا عمليين أحمد الأمر الأكثر حاجة نقداً.

كما أود الآن تقديم إجابة على أحد اسئلة توماس شنايدر، رئيس مجلس قيادة ICANN كافوس أراستيه. ومن الواضح أن ممثل GAC يتعهد بمصلحة دولته، إلا أن القرار الجماعي في GAC هو موجز للمصالح الوطنية التي يجب عدم تفسيرها على أن هذه هي المصالح العامة التي يجب عدم تفسيرها وهي المصلح العام في المجتمع العالمي. شكراً.

شكراً لك، كافوس. فليتفضل الشخص التالي الذي سيتحدث على الميكروفون.

أوليفير كريبين ليلوند:

شكراً لك، أوليفر. أنا مانميت زميل ICANN وكذلك عضو مجموعة عمل لجنة الترشيح 2.

مانميت با سينج:

لدي سؤال سريع لبيكي. بيكي، لقد ذكرت أن القيمة الرئيسية في ICANN، مفهوم المصالح العامة، الذي لدى ICANN هو ضمان توفر وتكامل التسجيلات التي تكون بالضرورة الأسماء. على الجانب الآخر، قدمنا سجلات gTLD الحرة لتسعير أسماء نطاق gTLD على النحو الذي يروونه مناسباً. هل هذا صحيح؟

نعم.

بيكي بر:

مانميت با سينج: أنا أعمل في صناعة النطاق في آخر 15 سنة، وحسنًا، بعد إطلاق نطاقات gTLD، يتم تسعير معظم أسماء الكلمات الرئيسية حيث يصبح أحد الأمور التي ضمن سياسة المصلحة العامة في ICANN؟

بيكي بر: لذا، ليس لدى ICANN، حسنًا، يمكنني القول أن هناك توقعات قديمة لما أنا على وشك قوله، إلا أنه ICANN ليستت جهة تنظيمية للمنافسة. ولدى ICANN قيم جوهرية تعمل من خلال إتاحة الفرصة للسوق للتعامل مع المشكلات ومن ثم تعد زيادة المنافسة والتوفر لنطاقات المستوى الأعلى أحد طرق القيام بهذا، إلا أن ICANN ليس لديها الصلاحية، بصورة عامة، فيما يتعلق بتنظيم الأسعار وسيكون هذا خارج مهمتها.

لذا، فهذا مثال على ما نتحدث عنه. ويجب أن يخدم المصلحة العامة، لكنه يجب أن يبقى ضمن اختصاصاتها، وسنترك هذه الأسئلة لهيئات المنافسة وهيئات المنافسة السيادية حول العالم.

مانميت با سينج: شكرًا.

أوليفر كريبين ليلوند: شكرًا، بيكي، وشكرًا لجميع من طرح الأسئلة. هناك بضعة أسئلة وتعليقات في النظام عبر الإنترنت. وسوف نتابع ذلك على القائمة البريدية.

أما بالنسبة للخطوات التالية، فلدينا سلسلة المراسلات التي تتعامل مع هذا الموضوع وإذا لم تكونوا في سلسلة المراسلات، فيمكنك القدوم إلى المقدمة والحديث إلى إيرجيس راماج الذي سيأخذ البيانات. إيرجيس يرفع يده. وأعتقد أن لدينا ما يكفي هنا لبدء الحديث عن تجميع مجموعة العمل بالفعل. ولن ننقل إلى ما هو اسم مجموعة العمل، سواء كان مجموعة العمل المجتمعية أم لا، وما إذا كانت معنية بالعمل أو لجنة أو مهما يكن، ولكن دعونا نجعلها مجموعة العمل من يبدأ.

كما نحتاج لمقعد لذلك، لذا، إذا كان الجميع مهتمًا بقيادة هذا، فرجاء هل يمكن الوقع والاقتراع. وأعتقد فحسب أنني ذهبت بالفعل منذ دقيقة لذا، فعلي فقط توجيه الشكر إلى أعضاء اللجنة هنا وبالطبع شكر الجميع في القاعة على المشاركة في هذا. ومن ثم فالأمر رائع للغاية وأتطلع لمتابعة هذا العمل في سياق الاجتماع التالي الذي أتمنى أن نعقد الاجتماع التالي في ICANN. شكراً.

[تصفيق]

[نهاية النص المدون]